معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
Kuwait Institute for Judicial & Legal Studies

SYSTEM CERTIFICATION
ISO 9001
SGS

نشرة معهد الكويت
للدراسات القضائية والقانونية

العدد الثامن عشر - نوفمبر 2019

رفع سمو الأمير الدستور

الدستور الكويتي
في الذكرى 57 لإقراره... «الدستور»
لحظة فارقة في مسيرة الديموقراطية الكويتية

زيارة الوفد القضائي الكويتي إلى فرنسا

ندوة بعنوان التصدي للجرائم المنظمة وفق
القانون رقم 91 لسنة 2013 بشأن مكافحة
الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

إعداد قطاع
الاتصالات والعلاقات والبحوث

العدد السابع عشر
نوفمبر 2019

نشرة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

نشرة شهرية تصدر عن معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

في هذا العدد

06

تطوير الكوادر البشرية خصوصا في القطاعات القانونية تمهيداً لتطوير استيراتيجية التدريب التفاعلي عن بعد

12

المستشار/ عويد الثويمر في استقبال السيد/ عمر الشرقاوي

13

المستشار الدكتور/ فهد بوصليب في استقبال المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الإدارية بجامعة الدول العربية

22457665 - 22457663

www.kijs.gov.kw.com Kijs_gov_kw kijs.kw kijs.kw kijs.gov.kw@gmail.com
https://www.youtube.com/channel/UCIE8O8wLzYg-LSLxgwraVcQ www.kijs.gov.kw.com

معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
Kuwait Institute for Judicial & Legal Studies

تهنئة

تتقدم إدارة

معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

بتهنئة السيد/ هاشم القلاف

بمناسبة صدور مرسوم تعيينه وتوليه

منصب وكيل وزارة مساعد لقطاع

تكنولوجيا المعلومات والإحصاء

نسأل الله تعالى أن يعينه على أداء هذه

الأمانة وتحمل المسؤولية

ويوفقه ويسدد خطاه إلى كل خير

الافتتاحية

يواصل معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية السير بخطى وطيدة، تنفيذاً لبرنامجه السنوي الطموح، وهو البرنامج الرامي إلى توسيع كم الدورات التخصصية والنوعية المرتبطة بجديد القوانين، والتحديات التي تفرزها الثورة المعرفية وتأثيرها على القوانين والتطبيقات العملية والإجرائية والقضائية، بالإضافة إلى التدريب التأسيسي والمستمر والذي يشكل الحجر الأساسي لعمل المعهد، بإعتباره المزود الوحيد للسلطة القضائية من العناصر الوطنية ذات الكفاءة من رجال القضاء والنيابة العامة، ويساعد في تأهيلهم وإعدادهم لتولي رسالتهم السامية في تحقيق العدالة، زيادة على تكوين وتأهيل معاوني القضاء، ومحامو الفتوى والتشريع، والباحثين الشرعيين والقانونيين من مختلف إدارات الدولة، حيث يستقبل المعهد يومياً (850) من المتدربين، بما يصدق عليه التشبيه بأنه خلية نحل دائمة العمل والعطاء والإنجاز.

ولم يألُ المعهد من جهد في تطوير أساليب التدريب القضائي الأمر الذي جعله صرحاً علمياً يرتبط مع نظرائه في العالمين العربي والغربي بمذكرات تفاهم أسهمت في بناء جسور التعاون القضائي، وعزز ذلك استراتيجية المعهد التي تهدف إلى الانفتاح على كافة الهيئات والمؤسسات الوطنية، من أجل تعزيز الشراكات والتعاون وتطوير الكوادر البشرية خصوصاً في القطاعات القانونية، تمهيداً لتطوير إستراتيجية التدريب التفاعلي عن بعد، فالمعهد لا يعيش بمعزل عن التحولات التكنولوجية، فهو يؤثر ويتأثر خصوصاً في ظل التغيرات السريعة في شتى المجالات التقنية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية التي تؤثر وتمس صميم الهياكل التنظيمية، ومنظومة البناء الفكري والثقافي للمجتمع، ويتطلب التعامل مع هذه المتغيرات قدرة عالية على التكيف والمبادرة وفق ثوابت المجتمع ومتطلباته الثقافية،وعليه فالمعهد يسعى حالياً لإنجاز منصة افتراضية للتدريب عن بعد بما تتلائم ومقتضيات العصر الرقمي.

والله من وراء القصد ،،،

المستشار/ عويد ساري الثويمر

مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

وكيل محكمة الاستئناف

الدستور الكويتي
في الذكرى 57 لإقراره... «الدستور»
لحظة فارقة في مسيرة الديموقراطية الكويتية

وقع سمو الأمير الدستور
البلاد المفدى يبارك في كلمته السامية هذه الخطوة المباركة
مجلس التأسيسي ووزير الداخلية يتشرفان باستلام الدستور

يستذكر أهل الكويت بمزيد من الفخر والاعتزاز لحظات فارقة في مسيرة الديمقراطية وبناء الدولة الحديثة بعد أن صادق أمير البلاد الراحل الشيخ عبدالله السالم الصبّاح الحاكم الـ 11 لدولة الكويت على دستورها يوم 11 نوفمبر عام 1962م.

وفي هذا اليوم تحتفل الكويت بالذكرى الـ 57 لإقرار تلك الوثيقة المهمة التي لازال ينظر إليها الكويتيون بكثير من التقدير والإجلال لاسيما أنها نظمت العلاقة بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وجاء الدستور في خمسة أبواب ضمت الدولة ونظام الحكم والمقومات الأساسية للمجتمع والحقوق والواجبات العامة والسلطات والأحكام العامة والمؤقتة في (183) مادة.

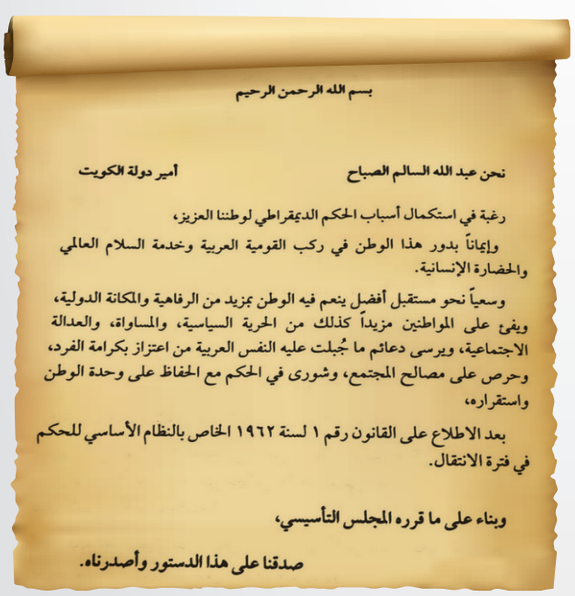
بسم الله الرحمن الرحيم

نحن عبد الله السالم الصباح أمير دولة الكويت

رغبة في استكمال أسباب الحكم الديمقراطي لوطننا العزيز،

وإيماناً بدور هذا الوطن في ركب القومية العربية وخدمة السلام العالمي والحضارة الإنسانية.

وسعياً نحو مستقبل أفضل ينعم فيه الوطن بمزيد من الرفاهية والمكانة الدولية، ويضفي على المواطنين مزيداً كذلك من الحرية السياسية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية، ويرسي دعائم ما جُبلت عليه النفس العربية من اعتزاز بكرامة الفرد، وحرص على مصالح المجتمع، وشورى في الحكم مع الحفاظ على وحدة الوطن واستقراره،

بعد الاطلاع على القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ الخاص بالنظام الأساسي للحكم في فترة الانتقال.

وبناء على ما قرره المجلس التأسيسي،

صدقنا على هذا الدستور وأصدرناه.

ندوة بعنوان التصدي للجرائم المنظمة وفق القانون رقم 91 لسنة 2013 بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين 19 نوفمبر 2019

نظم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ندوة بتاريخ 19 نوفمبر 2019 حول جريمة الإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وفق (القانون رقم 91 لسنة 2013) والـذي تـناول المـشرع الـوطـني خـلال مـواده الجزاء بالعقاب المشدد لهذه الجريمة المنظمة لما تلحقه من اضرار جسيمة للدولة ومواطنيها والخطورة الاجرامية لمرتكبيها الذين يقترفونها كمجموعة منظمة بناء على تدبير محكم وتخطيط دقيق.

وفي بداية الندوة قام المستشار/ د. فهد بوصليب – نائب مدير معهد الكويت للدراسات والعلاقات والبحوث بالترحيب بالسادة الحضور كما رحب بالسادة المحاضرين المتخصصين في شأن موضوع الندوة وهم السادة:

الأستاذ/ ناصر البدر – مدير نيابتي العاصمة واسواق المال.

العقيد / هيثم العثمان – مدير إدارة حماية الآداب العامة ومكافحة الإتجار بالأشخاص بوزارة الداخلية.

وأشار المستشار / د. فهد بوصليب أن المعهد حريص على تسليط الضوء على القوانين التي تهدف دائماً الي مكافحة الجريمة لحماية المجتمع من خطورة الضرر الجسيم واثاره على الدولة والمواطنين لمثل هذه الجريمة.

وأوضـح أن من هـذا المنطلق يـرى أن جريمة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين تعد من الجرائم المنظمة التي بـدأت تأخذ طابعاً دولياً وجعل المجتمع الدولي يتحرك ليرفع عن نفسه شر هذا النوع من الجرائم الخطرة عن طريق وضع القواعد التشريعية والتدابير الوقائية لمواجهة هذه الجريمة.

واستكمل أن الكويت حريصة دائما على تنفيذ كافة الاتفاقيات والبروتوكولات المخصصة لمكافحة الجريمة مما كان يتوجب تضمين التشريعات الوطنية قواعد قانونية لتجريم هذا النشاط الاجرامي وقد تحقق ذلك بإعداد المشرع الكويتي (القانون رقم 19 لسنة 2013) في شأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2013/3/17.

وأعطت الكلمة للأستاذ/ ناصر البدر – مدير نيابة العاصمة واسواق المال والذي توجه بداية بالشكر للقائمين على أدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ورحـب بالسادة الحضور وأشـار إلى أن هذه الندوات تعمل على أثراء الوعي القانوني للباحثين والمهتمين بالعمل القضائي والقانوني وكذلك أفـراد المجتمع نظراً لأهمية مكافحة مثل هذه الجرائم.

وأكـد على ان جريمة الإتـجار بالأشخاص من الجرائم الناشئة عن ظاهرة تفشت في المجتمعات الدولية حتى أصبحت ظاهرة استوجبت تدخل الإدارة الدولية للتصدي لها فاعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر عام 2000 اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وأقترن بها البرتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال وقد صدقت دولة الكويت على الاتفاقية والبروتوكول

(بالقانون رقم 5 لسنة 2006) المعمول به اعتباراً من الرابع من أبريل عام 2006 وتحقيقاً للغاية من تلك الاتفاقية صدر (القانون رقم 91 لسنة 2013) في شأن مكافحة الإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

وأضاف في محور حديثه أن هذا القانون تضمن العديد من الجرائم أهمها جريمة الاتجار في الأشخاص في صورتها البسيطة أو المقترنة بظرف من الظروف المشددة، وطبقاً لنص المادة الأولي الفقرة الرابعة من ذلك القانون فإن الاتجار بالبشر هو تجنيد اشخاص أو استخدامهم أو نقلهم أو ايواؤهم أو استقبالهم بالإكراه سواء باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها، أو بغير ذلك من أشكال الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو القسر أو استغلال السلطة أو النفوذ أو استغلال حالة الضعف أو إعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا عينية وذلك بغرض الاستغلال الذي يشمل استغلال دعارة الغير أو أي شكل من أشكال الاستغلال الجنسي أو السخرة أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيه بالرق أو نزع أعضاء من الجسد.

واستكمل الأستاذ / ناصر البدر الحديث عن أركان جريمة الاتجار بالأشخاص وفق نصوص مواد (القانون رقم 91 لسنة 2013) في شأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وأوضح أن الجريمة تتمثل في الاتي:

أولاً : الركن المادي لجريمة الاتجار بالاشخاص:

ويتكون من سلوك اجرامي يتمثل في التعامل في الانسان من خلال وسائل محددة تتفق معها إرادة المجنى عليه، ونتيجة إجرامية تتمثل في استغلال هذا الانسان والاستفادة منه في الحصول على المال وتوافر السببية بين السلوك والنتيجة .

وأوضح في معرض حديثه عناصر الركن المادي لجريمة الإتجار بالأشخاص من سلوك اجرامي وصور هذا السلوك ووسائله من تجنيد الأشخاص لاستخدامهم كسلعة قابلة للتداول بالمخالفة للقوانين والأعراف الدولية لجنى الأرباح ونقل وترحيل واستقبال وايواء الأشخاص إضافة الي صور اخري ووسائل قسرية لجريمة الإتجار بالبشر منها الاكراه واستغلال حالات الضعف والاختطاف والخداع أو الاحتيال وأوضح أن النتيجة الاجرامية أهم عناصر الركن المادي لجريمة الاتجار بالبشر كونها الأثر المترتب علي النشاط الاجرامي والسلوك ولا يكفي لقيام الركن المادي لجريمة الاتجار بالبشر أن يقع سلوك إجرامي من الفاعل وأن تحصل النتيجة بل يلزم فضلا عن ذلك أن تنسب هذه النتيجة إلى ذلك السلوك وهي رابط أو علاقة السببية بين السلوك والنتيجة الاجرامية.

ثانياً: الركن المعنوي للجريمة:

أكد البدر أنه لا يكفي الركن المادي وحدة لقيام الجريمة سواء كان هذا الركن سلوكا مجرداً أو سلوكا أفضى إلى نتيجة وأنما تكتمل الجريمة حين يقترن هذا الركن بركن آخر يطلق عليه الركن المعنوي أو الأدبي وهو تعبير عن علاقة نفسية تربط بين السلوك وصاحبه ويتكون من العلم والإرادة من الجاني بالنسبة للسلوك المكون لركنها المادي كما ذكر سلفاً في معرض إيضاح الركن المادي لجريمة الاتجار بالأشخاص.

وفي ذات السياق قام الأستاذ/ محمد شاكر وكيل النائب العام بعرض بعض المقاطع المصورة عن واقعة تم التحقيق فيها عن طريق النيابة تم تقديمها بموجب شكوى أكدت قيام المتهمين بالجريمة وفق القانون 91 لسنة 2013 وبعد التحقيق تم تقديم المتهمين للمحاكمة وقضت المحكمة بإصدار حكمها بإدانة المتهمين بالعقوبة المقيدة للحرية وفق مواد القانون.

وجدير بالذكر أن النيابة العامة قامت بسماع أقوال أكثر من 72 طرف في هذه القضية وانتهت من التحقيق خلال شهر من بداية التحقيق لأهمية دور النيابة في مكافحة مثل هذه الجرائم .

أعطيت الكلمة للسيد العقيد/ هيثم العثمان – مدير إدارة

حماية الآداب العامة ومكافحة الاتجار بالأشخاص.
للحديث عن التدابير الوقائية التي تتخذها إدارة مكافحة الاتجار بالأشخاص والإجراءات المتخذة بهذا الشأن قانونا.
وتحدث العقيد/ هيثم العثمان بعد ان توجه بالتحية والتقدير لإدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية لاستضافة مثل هذه الندوات ذات الأهمية لحماية المجتمع من هذه الجرائم والعمل على مكافحتها بالتوعية.
وأكد أن وزارة الداخلية تعمل على تطوير أنظمة وأساليب مكافحة الجرائم بشكل عام وجريمة الاتجار بالأشخاص بشكل خاص والتي باتت ثالث تجارة بالعالم بعد تجارتي المخدرات والسلاح لأنها تعد انتهاكا صارخاً لحقوق الانسان.
وأكد أن منذ اصدار القانون رقم 91 لسنة 2013 عملت وزارة الداخلية على تثقيف نفسها وأصدرت دليلاً استرشادياً للقائمين على إنقاذ قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص إدارة حماية الآداب ومكافحة الاتجار بالأشخاص تضمن نصوص القانون والاتفاقيات الدولية في مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص.
واستكمل أن هناك إجراءات عديدة لمكافحة الجريمة تبدأ منذ استقبال الشكاوي المحالة إلى الإدارة من النيابة العامة.
وتعمل الإدارة على مقابلة الضحايا وتبصيرهم بالحقوق والسؤال عن مدى رغبة الضحية في التعاون مع السلطات واحالة الضحية أو المجني عليه إلى مأوى أو وحده للرعاية الصحية ومن ثم التنسيق على النيابة العامة بشأن استصدار القرارات اللازمة لحماية الضحايا ليتم بعدها العمل على خدمات طويلة المدى منها إعادة الادماج أو العودة الطوعية إلى بلادهم.
كما أضاف ان دولة الكويت كانت تحتل المركز الأخير في شأن مكافحة الجريمة وخلال بضع سنوات أصبحت تحتل المرتبة الثانية لمكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص وتعلم إدارة حماية الآداب ومكافحة الاتجار بالأشخاص بصفتها أوائل المتدخلين ان دورها بالغ الأهمية لأنها قد تكون الفرصة امام الضحية وتعمل على التأكد من جمع الأدلة بطريقة تضمن قبولها في المحكمة وعدم تعارضها مع قواعد الاثبات ليتم عقاب كل مقترف لمثل هذه الجرائم .
وخلال الندوة وقبل الختام فتح باب طرح الأسئلة والمداخلات للسادة الحضور:
وتحدث السيد اللواء/ خالد الديين – الوكيل المساعد للمباحث الجنائية
وأوضح على أهمية مكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص وأهمية التوصيات والنتائج وأقترح عرضها على اللجنة الدائمة لمنع الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وتفعيل دور الاعلام لنشر الاحكام الجزائية والعقوبات المقررة لردع ومكافحة هذه الجريمة والحفاظ على مجتمعنا من مثل هذه الجرائم .
وفي نهاية الندوة حرص المستشار الدكتور/ فهد بوصليب على تكريم السادة المحاضرين وقام بتسليمهم شهادة شكر وتقدير من معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية تقديرا لمساهمتهم في الندوة وقد شارك في تكريم المحاضرين اللواء/

خالد الديين – الوكيل المساعد للمباحث الجنائية بوزارة الداخلية.

وأختتم فعاليات الندوة بالخروج بالتوصيات والنتائج الاتية :

أهم النتائج والتوصيات للندوة :

• تعزيز الاليات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بالتوسع في تجريم كل عناصر منظومة الاتجار بالبشر من أجل تحقيق مواجهة جنائية فعالة .

• ضرورة تجريم تمويل جرائم الاتجار بالبشر على غرار تجريم تمويل جرائم غسل الأموال.

• تعزيز الحماية القانونية لضحايا جرائم الاتجار بالبشر.

• النص على تعويض ضحايا جرائم الاتجار بالبشر بدلاً من قصرها على تقديم المساعدة المالية والقانونية فقط.

• إنشاء دوائر متخصصة بالمحاكم الجنائية لنظر قضايا الاتجار بالبشر والفصل فيها.

• تعزيز دور الاعلام في تغيير سلوكيات المجتمع والنوعية بالظاهرة وأبعادها وخطورتها ووسائل مكافحتها وذلك بالنسبة لمكافحة فئات المجتمع سواء المسئولين عن مواجهة ظاهرة الاتجار بالبشر او ضحايا هذه الظاهرة وعدم الاتكان لحملات التوعية ذات الطبيعة الموسمية بمخاطر الاتجار بالبشر وتداعياتها.

• إدراج المسائل المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر في المناهج الأكاديمية في المراحل التعليمية المختلفة بما في ذلك المدارس والجامعات للتوعية في ابعاد هذه الظاهرة وخطورتها وهو ما من شأنه تقرير ألمسئولية المجتمعية في مكافحة هذه الظاهرة.

• ضرورة الغاء رخص الشركات التي يثبت إدانتها في ارتكاب جرائم الاتجار بالبشر وحرمان مالكها من مزاولة أي نشاط تجاري آخر.

• زيادة التعاون المتبادل بين جهات إنقاذ القانون من أجل منع جرائم الاتجار بالبشر باعتبارها جريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية.

• تدريب فريق من الخبراء لبناء كوادر عاملة لدة الجهات المختصة بغية انشاء وتفعيل الإدارات وفرق العمل المتخصصة في قضايا الاتجار بالبشر.

• تكثيف الجهود في مجال التعاون الدولي حول قضايا الاتجار بالبشر.

زيارة الوفد القضائي الكويتي إلى فرنسا
خلال الفترة من 18 – 22 نوفمبر 2019

إنطلاقاً من أواصر التعاون، وتوثيقاً للعلاقة المشتركة بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والمدرسة الوطنية للقضاء في الجمهورية الفرنسية، قام معالي رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمتى التمييز والدستورية، المستشار/ يوسف جاسم المطاوعة برئاسة وفد قضائي رفيع المستوى ضم كلا من:

المستشار/ عويد ساري الثويمر – وكيل محكمة الاستئناف – مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

المستشار/ جزا العتيبي – وكيل محكمة الاستئناف.

المستشار/ فهد فاضل الفهد – عضو المكتب الفني بالمعهد.

السيد / أحمد العبد الجادر – مدير إدارة مكتب رئيس المجلس الأعلى للقضاء.

السيد/ سليمان حماده – مراقب العلاقات العامة، بوزارة العدل.

بزيارة الجمهورية الفرنسية بناء على دعوة كريمة من المدرسة الوطنية للقضاء، حيث شملت الزيارة عدة لقاءات شارك فيها مع الوفد سعادة السفير/ سامي السليمان – سفير دولة الكويت بفرنسا، مع كل من:

القاضي/ أوليفي لورون – المدير العام للمدرسة الوطنية للقضاء.

القاضي/ جورج برجوجنوس، عضو المجلس الأعلى للقضاء.

السيد/ جون بول سودر، المحامي العام لمحكمة النقض.

السيد/ لورون فابوس – رئيس المجلس الدستوري.

السيد / فرانسوا مولان – النائب العام لمحكمة النقض.

السيد/ دونيس جارديل – محكمة النقض.

السيد/ برونو لازر – نائب رئيس مجلس الدولة.

حيث أطلع الوفد على هياكل القضاء بفرنسا انطلاقا من آليات التدريب والتأهيل بالمدرسة الوطنية للقضاء ودورها المحوري في التدريب التأسيسي

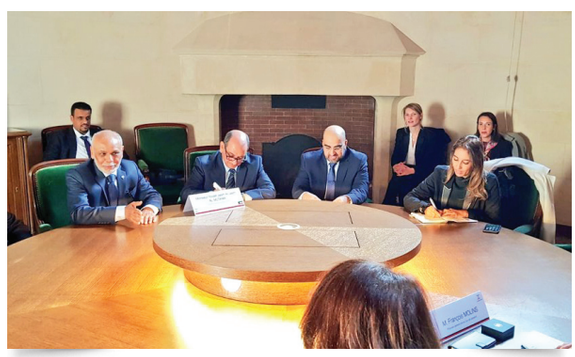

والمستمر لأعضاء السلطة القضائية وهو ما يعكس مخرجاتها التي تتمتع بالمهنية والقابلية للتطور، ومن خلال تلك الزيارات الميدانية واللقاءات المتعددة التي أوضحت عراقة القضاء الفرنسي بإعتباره قضاء يتلمس حاجة المواطن الفرنسي ويعمل على تحقيق العدالة، بالإضافة إلى ما يتميز به من خصوصية متفردة عن نظرائه فيما يخص اختيار القضاة وتدريبهم ومتابعتهم، وكذلك تنظيمه المحكم الذي يعنى بتطوير نفسه وأجهزته والأجهزة المعاونة له، كل هذا جعل من القضاء الفرنسي بصفة عامة ذو تجربة ثرية وقرارات مؤثرة وذات بعد قانوني عميق.

ونظراً لأهمية الزيارة وما أفرزته من رغبة قوية في تعميق سبل التعاون وتطويرها، فقد تم التأكيد من كلا الجانبين على أن تكون مذكرة التفاهم الموقعة ما بين المعهد والمدرسة الوطنية للقضاء هي الإطار المناسب للتعاون ما بين الطرفين، مع التأكيد على ضرورة وضع برامج تنفيذية محددة الآجال والمواقيت لتنفيذ الأهداف التي وقعت من أجلها المذكرة وتوسيعها لتشمل الأجهزة القضائية بين البلدين.

استقبل مدير المعهد السيد/ عمر الشرقاوي وكيل وزارة العدل

اجتمع مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار/ عويد الثويمر وبرفقته المستشار الدكتور/ فهد بوصليب نائب مدير المعهد للاتصالات والعلاقات والبحوث مع السيد/ عمر الشرقاوي وكيل وزارة العدل بتاريخ 4 نوفمبر 2019 لبحث احتياجات المعهد ووعد الوكيل بتذييل كافة الصعوبات التي تواجه المعهد ثم تجول في أروقة المعهد للوقوف على احتياجات المعهد الضرورية.

الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام

استقبل مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار/ عويد الثويمر وبرفقته المستشار الدكتور/ فهد بوصليب نائب مدير المعهد للاتصالات والعلاقات والبحوث، أعضاء مجلس الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام يوم الأثنين الموفق 11 نوفمبر 2019 وذلك لبحث سبل التعاون بين الطرفين.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية بجامعة الدول العربية

استقبل المستشار الدكتور/ فهد بوصليب نائب مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية للاتصالات والعلاقات والبحوث والمستشار/ محمود الخلف نائب المدير للتأهيل المستمر والتخصصي الدكتور/ ناصر علي الهتلان القحطاني المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الإدارية بجامعة الدول العربية لبحث سبل التعاون بين الطرفين.

كلية الدراسات المستمرة من جامعة جورج تاون

استقبل مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار/ عويد الثويمر يوم الأربعاء الموافق 13 نوفمبر 2019 الدكتورة/ كيلي جيه أوتير- عميدة في كلية الدراسات المستمرة من جامعة جورج تاون – واشنطن- الولايات المتحدة, والدكتور فواز الحصينان.

في بداية اللقاء تم الترحيب بالضيوف وتحدث المستشار/ عويد الثويمر عن دور المعهد في تدريب وتأهيل رجال النيابة العامة ومحامين الفتوى والتشريع وأعضاء السلطة القضائية والمعاونين.

وتحدث عن الاتفاقيات التي تجمع المعهد والجهات الداخلية والخارجية وكذلك الاتفاقيات الدولية مثل التعاون مع وزارة التجارة الأمريكية عن طريق الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط.

شرحت الدكتورة/ كيلي جيه أوتير عن البرامج المتخصصة في جامعة جورج تاون مثل اللغة الانجليزية القانونية وكيف ستكون أطر التعاون مع المعهد والدورات التدريبية، وفي آخر الزيارة اصطحب المدير الضيوف جولة في أروقة المعهد.

إنجازات وفعاليات قطاع التدريب التأسيسي عن شهري أكتوبر ونوفمبر - 2019

م	الدورة	عدد المشاركين	الجهة المستفيدة	الفترة
1	الدورة التدريبية التأسيسية للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام (الدفعة الثامنة عشر)	82 باحث وباحثة قانونيين	النيابة العامة	2019 / 9 / 2 2020 / 9 / 1 سنة
2	الدورة التدريبية التأسيسية لمحامي الفتوى والتشريع	548 محام ومحامية	الفتوى والتشريع	2019 / 9 / 8 2019 / 11 / 28 التدريب النظري
3	الدورة التدريبية لتأهيل الباحثين الشرعيين للوظائف القانونية التخصصية في الجهات الحكومية (الدفعة الثالثة عشر)	37 باحث وباحثة شرعيين	الجهات الحكومية	2019 / 9 / 15 2019 / 12 / 26 3 أشهر
4	الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء - ضباط دعاوى	28 ضباط دعاوى	وزارة العدل	2019 / 10 / 13 2019 / 10 / 17
5	الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء - منفذ أحكام جزائية	46 منفذ أحكام جزائية	وزارة العدل	2019 / 10 / 13 2019 / 10 / 17
6	الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء - أمين سر جلسة	147 أمين سر جلسة	وزارة العدل	2019 / 10 / 13 2019 / 10 / 17
7	الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء - أمين سر تحقيق	50 أمين سر تحقيق	وزارة العدل	2019 / 10 / 13 2019 / 10 / 17
8	الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء - موثق شرعي	23 موثق شرعي	وزارة العدل	2019 / 11 / 10 2019 / 11 / 14
9	الدورة التدريبية التأسيسية للموظفين المرشحين لشغل الوظائف المرتبطة بأعمال القضاء - موثق	79 موثق	وزارة العدل	2019 / 11 / 10 2019 / 11 / 14

الدورة التدريبية التأسيسية لمحاميي الفتوى والتشريع
لمحاميي الفتوى والتشريع - 548 مشارك
المستشار /عبدالله القصيمي نائب مدير المعهد للتدريب التأسيسي
2019/11/28 - 2019/9/8

الدورة التدريبية التأسيسية لإعداد
وكلاء النائب العام الدفعة(18)
82 مشارك
المستشار/ وليد المذكور
2020/9/2 - 2019/9/1

الدورة التدريبية للباحثين الشرعيين
الدفعة (13)
لموظفين الجهات الحكومية
37 مشارك
المستشار/ علي الضبيبي
2019 / 12 / 26 – 2019 / 9 / 15

البرنامج التدريبي لقطاع التأهيل المستمر والتخصصي نوفمبر 2019

اسم الدورة	الجهة	التاريخ	الفترة
أحكام الوصية	إدارة التوثيقات الشرعية	3 - 4 / 11 / 2019	ص
إجراءات المحاكمة الجزائية وقواعد الإثبات	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	3 - 5 / 11 / 2019	م
دورة تأسيس في البرمجة وقواعد البيانات	قطاع تكنولوجيا المعلومات والإحصاء	10،12،17،19،24،26 / 11 / 2019	ص
اختصاصات أمناء السر	إدارة كُتاب محكمة أسرة الاستئناف	13 - 14 / 11 / 2019	ص
حقوق وواجبات الموظف العام	جهات حكومية	13 - 14 / 11 / 2019	ص
أصول وقواعد كتابة المرافعات والترافع أمام المحكمة (1)	النيابة العامة	17 / 11 / 2019	ص
قواعد وإجراءات إصدار مطالبة الرسوم القضائية وإجراءات إدارة التنفيذ بشأنها	إدارة الرسوم القضائية	17 - 18 / 11 / 2019	ص
النيابة العامة والادعاء العام وفقاً لإجراءات الخبرة	الخبراء المحاسبين	17 - 21 / 11 / 2019	ص
أصول وقواعد كتابة المرافعات والترافع أمام المحكمة (2)	النيابة العامة	18 / 11 / 2019	ص
دعوى إلغاء القرارات الإدارية ومسئولية الإدارة	وكلاء وقضاة المحكمة الكلية	18 - 20 / 11 / 2019	م
أصول وقواعد كتابة المرافعات والترافع أمام المحكمة (3)	النيابة العامة	19 / 11 / 2019	ص
أصول وقواعد كتابة المرافعات والترافع أمام المحكمة (4)	النيابة العامة	20 / 11 / 2019	ص
ماهية وأنواع القرارات الإدارية وسلطة جهة الإدارة بشأنها	جهات حكومية	20 - 21 / 11 / 2019	ص
إجراءات الخبرة	الخبراء المحاسبين	24 - 28 / 11 / 2019	ص
أعمال الخرسانة	خبراء مهندسين (مدني)	24 - 28 / 11 / 2019	ص
شرح أحكام الطلاق	إدارة التوثيقات الشرعية	27 - 28 / 11 / 2019	ص

إحصائية شهر أكتوبر / 2019

الأعداد / الجهات	الدورات	المشاركون	المجتازون	غير المجتازين
المحكمة الكلية	2	46	38	8
النيابة العامة	4	82	79	3
إدارة الخبراء	5	120	114	6
معاونو القضاء	3	31	31	--
الجهات الحكومية	2	26	21	5
ورش عمل	1	31	26	5
المجموع	17	336	309	27

دورة التأسيس في البرمجة وقواعد البيانات
لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاحصاء
الدكتور/ بدر علي البدر
18 مشارك
2019 / 11 / 19 - 17

البرنامج التدريبي "أعمال الخرسانة"
الدكتور محمد عزت حسين للخبراء
المهندسين (مدني)
28 مشارك
2019 / 11 / 28 - 24

دورة تأسيس في البرمجة و قواعد البيانات قطاع تكنولوجيا المعلومات والإحصاء - 17 مشارك
الدكتور / بدر علي البدر
2019 / 11 / 12 - 10

البرنامج التدريبي حول "النيابة العامة والادعاء العام وفقاً لإجراءات الخبرة" للسادة الخبراء المحاسبين –وزارة العدل
25 مشارك
كبير الخبراء أ/ إيمان عبدالعزيز العوضي
2019 / 11 / 21 - 17

البرنامج التدريبي "إجراءات الخبرة"
كبير الخبراء أ/ صادق علي هاشم
للسادة الخبراء المحاسبين
25 مشارك
2019 نوفمبر 28 - 24

دورة حقوق وواجبات الموظف العام للجهات الكومية) - 25 مشارك
وكيل المحكمة القاضي/ بشار عبداللطيف حسون
2019 / 11 / 14 - 13

البرنامج التدريبي "قواعد و اجراءات اصدار مطالبة الرسوم القضائية واجراءات ادارة التنفيذ بشأنها" لإدارة الرسوم القضائية
18 مشارك
الأستاذة/ أسماء يعقوب العلي
17 - 18 / 11 / 2019

البرنامج التدريبي حول "التوثيقات الشرعية – موثق شرعي" إدارة التوثيق –وزارة العدل
20 مشارك
الأستاذ/ مسفر عوض العجمي
10 - 14 / 11 / 2019

دورة اختصاصات أمناء السر لإدارة كُتاب محكمة أسرة الاستئناف - 10 مشاركين
الأستاذ / يوسف حسين الفيلكاوي
12 - 14 / 11 / 2019

الدورة التدريبية المرتبطة بأعمال القضاء "موثق إدارة التسجيل العقاري والتوثيق"
إدارة التوثيق –وزارة العدل - 77 مشارك
الأستاذة/ مي الصليهم
10 - 14 / 11 / 2019

القصد الجنائي في جريمة الإتجار بالأشخاص

إعداد المستشار / محمد نصير
وكيل نيابة التمييز - عضو المكتب الفني – معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

التعلق على المبدأ القضائي

- لقد استقرت أحكام محكمة التمييزعلى إدانة كافة صور الاتجار في الأشخاص سواء كانت تتم باستعمال القوة أو التهديد أو الخطف أو الاحتيال والايهام موضحة بأن القانون لم يستلزم قصداً خاصاً لتحقق أركان هذا الصنف من الجرائم إذ يكفي في توافرها القصد العام ولا يلزم القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن وإنما يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه.

وجاء نص الحكم كالتالي: وكانت المادة 175 من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق فيه أركان الجريمة التي دان الطاعن بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها منه، وكان البين مما أورده الحكم على النحو المتقدم أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الإتجار بالأشخاص، بأن تعامل الطاعن في شخص طبيعي هي المحكوم عليها الثالثة عن طريق الحيلة والخداع بأن استدرجها إلى مسكن المحكوم عليه الثاني وباعها له بقصد استغلالها جنسياً، كما هي معرفة به في المادة الثانية والبند الرابع من المادة الأولى من القانون 91 لسنة 2013 في شأن مكافحة الإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، ودان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبه عليها، وجاء استعراضه لأدلة الدعوى على نحو يدل على أن المحكمة محصتها التمحيص الكافي وألمت بها إلماماً شاملاً يفيد أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة، فإن النعي على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل.

لما كان ذلك، وكان القانون لا يستلزم قصداً خاصاً في جريمة الإتجار بالأشخاص بقصد استغلالهم جنسياً التي دين بها الطاعن اكتفاء بالقصد العام، ولا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن، بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه، وكان فيما أورده الحكم الابتدائي المؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه في بيانه لواقعة الدعوى من أن الطاعن الأول قام باستدراج المحكوم عليها الثالثة حيلة وأتجر فيها ببيعها للطاعن الثاني لقاء مائتي دينار، فواقعها بالإكراه من قبل ومن دبر، واحتجزها كرهاً وتحت تهديد القتل، بغية استغلالها جنسياً في أعمال ممارسة الدعارة مع عدد من الرجال لقاء مقابل مادي، فإن هذا فيه ما يكفي للتدليل على توافر ركن القصد الجنائي لجريمة الإتجار بالأشخاص بقصد استغلالهم جنسياً والتي دين الطاعن الأول بها، ولا تثريب على الحكم – من بعد – إن التفت عن الرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان، ويكون منعى الطاعن الأول عليه بالقصور في هذا الصدد في غير محله.

(الطعن رقم 1016 لسنة 2017 جزائي جلسة 18/12/2017)

لتصفح النشرة

www.kijs.gov.kw.com Kijs_gov_kw kijs.kw kijs.kw kijs.gov.kw@gmail.com